

الإفناق الحكومي وضعف الرقابة والسياسة النقدية والتضخم المستورد أبرز أسبابه

«صندوق النقد» يحذر من زيادة معدلات التضخم

في السعودية إلى 6% العام الحالي



حذر تقرير رسمي من مغبة ارتفاع معدل التضخم في السعودية بعد أن بلغ 6% هذا العام.. إثر الارتفاع الأخير في الإفناق الاجتماعي.

وأشادت الطلب الداخلي بسبب زيادة الإفناق على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة لتصاعد أسعار السلع الأساسية عالميا، إلى جانب الوضع المتردي للدولار الأمريكي وهبوط قيمته الشرائية، وما يصاحبه من انخفاض قيمة الريال المرتبط به.

وتوقع تقرير لصندوق النقد الدولي أن يرتفع التضخم إلى متوسط 6% تقريبا لكل العام.

وفي حين أن التضخم على مدار الأشهر السبعة الماضية كان دون 5%، إلا أن خبراء اقتصاديين لم يستبعدوا وصوله إلى 6% بضغط من سلة إيجارات المساكن والأغذية والمشروبات، إلى جانب المواصلات والاتصالات.

ويرى محللون ماليون أن تقرير صندوق النقد الدولي جاء ليؤكد حقيقة كانوا يتنادون بها بضرورة أخذ هذه التحليل في الاعتبار، ويؤكد المحلل الاقتصادي فضل أبو العينين أن صندوق النقد الدولي كان واضحا في تقريره.

وقال لـ«العربية.نت» إن تحليل صندوق النقد الدولي الأمور وضع في نصايها.. فقد تحدثنا أكثر من مرة عن هذا الأمر وتغذية التضخم المحلي بسبب الإفناق التوسعي، وهذا ما تحدث عنه صندوق النقد الدولي، الضغوط التضخمية تزيد من أعباء المواطنين وهي في حاجة إلى متابعة دقيقة وحلول جذرية لتساعده على كبح جماح التضخم.

ويتابع: «هناك غضب من وصول التضخم لمستوياته الحالية، الآن البنك الدولي هو من يقول ذلك.. ويقول أبو العينين إن السياسات النقدية والإفناق الحكومي المتزايد وضعف الرقابة هي أسباب زيادة التضخم.

ويضيف: «من المعروف أن ما يغذي التضخم المحلي هو أولا زيادة الإفناق، خاصة الإفناق التوسعي، وثانيا السياسة النقدية، والرابع الثالث التضخم المستورد، والرابع ضعف الرقابة على الأسواق، هذه هي أسباب التضخم.»

ويتابع: «السياسة المالية التوسعية والإفناق الحكومي على الرغم من إيجابياته إلا أن له آثارا سلبية على معدلات التضخم، فهناك علاقة طردية بين الإفناق التوسعي والتضخم، لذا إذا كان

«ستاندرد أند بورز» تدافع عن قرارها تجاه

أميركا وتصر على ضعف نمو اقتصادها

لانتقادات من قبل وارن بافيت الذي علق على قرارها قائلا: ان تصنيف الولايات المتحدة لايزال كما هو في «أوماها» ولو كان هناك تصنيف AAAA لأعطيته إياها، في حين ان القرار لا يعكس عدم قدرة الولايات المتحدة على دفع ديونها.

كما تعرضت لانتقادات من إدارة أوباما التي أشارت إلى وقوعها في خطأ حسابي كبير في عجز الميزانية بقيمة ناهزت تريليوني دولار، لكن ذلك لم يؤثر في قرار «ستاندرد أند بورز» التي استنتجت ان الحكومة الأمريكية أصبحت «أقل استقرارا وأقل فاعلية وأقل قابلية للتنبؤ بمجريات الأمور». وكانت الأسمه حول العالم قد تعرضت لفقد 7,6 تريليون دولار من قيمتها السوقية في الفترة بين الخامس والثاني عشر من أغسطس عقب صدور قرار «ستاندرد أند بورز» التاريخي بخفض تصنيف الولايات المتحدة، الذي أشار إلى «الفشل السياسي» في الحد من العجز المتفاقم.

قال المسؤول عن التصنيفات السبادية العالمية في «ستاندرد أند بورز» ديفيد بيرز أمس للصحافيين في سنغافورة ان الأسواق المالية العالمية هبطت استجابة لتوقعات ضعف النمو العالمي وليس بسبب خفض الوكالة تصنيف الولايات المتحدة فقط، حيث إن مجرد إلقاء اللوم عليها وحدها «فقط» في هذا الشأن يعد تبسيطا مخلًا لتفسير التقلبات الأخيرة التي تشهدها الأسواق، مضافا في ذات الوقت ان الكثير من المستثمرين اتفقوا مع تلك الخطوة التي أقرمت عليها.

وقال بيرز أن مسار النمو في الولايات المتحدة لايزال يواجه مخاطر الهبوط، وربما أثر ذلك سلبا على التكيف المالي في المدى المتوسط في أكبر اقتصادات العالم، مؤكدا أن عودة تصنيف الولايات المتحدة المميز إلى AAA ليس مرجحا في المنظور القريب.

وكانت «ستاندرد أند بورز» قد تعرضت

الذهب يرتفع والدولار يتراجع ترقباً لكلمة بن برنانكي

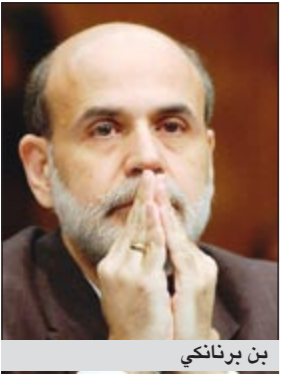
في سوق الصرف للمرة الثانية في أقل من شهر.

الذهب في التعاملات الفورية 1/ إلى 1786,86 دولارا للأوقية. وقال اولي هانسن المدير في ساكسو بنك «التذبذب... أعلى بنحو 6% عن متوسط مستوياته في 2010. هذا يبيننا بأنه رغم الاتجاه التصاعدي القوي علينا أن نتوقع تضحيات عجيبة من الآن فصاعدا».

وارتفعت العقود الآجلة للذهب الأمريكي تسليم أغسطس 26,40 دولارا إلى 1789,60 دولارا للأوقية.

من جهة أخرى، جرى تداول الدولار على انخفاض 0,6% عند مستوى 77,03 ينا دون أعلى مستوياته في اسبوعين الذي سجله الليلة الماضية وهو 77,70 ينا.

وسجل انخفاضا قياسيا عند 75,941 ينا قبل اسبوع ما أثار مخاوف من أن تتدخل اليابان



بن برنانكي

«جي بي مورغان» يدفع 88 مليون دولار لوزارة الخزانة لتجنب اتهامه بانتهاك عقوبات ضد دول

ما يناهز 1711 تحويلا بنكيا بقيمة بلغت 178,5 مليون دولار للكوبيين مخالفا بذلك القواعد التنظيمية في الولايات المتحدة، من جانبها، أشار البنك الأمريكي إلى انه لم يكن لديه نية لخرق أو انتهاك اللوائح المخفلة، مؤكدا ذات الوقت على قيامه بملايين العمليات لخدمات العملاء في اليوم الواحد يتواجد بينها خطأ صغير بمعدل لا يتجاوز 1% سنويا.

وافق بنك «جي بي مورغان تشيس» على تسوية قضية مع وزارة الخزانة الأمريكية تقضي بدفعه غرامة تصل قيمتها إلى 88,3 مليون دولار من أجل تجنب اتهامه بعمل «انتهاكات واضحة» للعقوبات المفروضة ضد كوبا وإيران والسودان وليبيريا. وكانت وزارة الخزانة قد أشارت إلى أن تلك الانتهاكات كانت في مدى زمني بين عامي 2005 و2011 واصفة إياها بالفظيعة، وقد شملت الانتهاكات

في 6 شهور متجاوزة 14 منافساً في أوروبا وأميركا 57 مليار دولار أرباح البنوك الـ 5 الكبار بالصين

وقد عانت أسهم تلك البنوك من هبوط بنسبة 18% في المتوسط هذا العام تزامنا مع تشديد الجهات الصينية لشروط الإفراض ورفع أسعار الفائدة.

لكن في المقابل فإن البنوك الخمسة الكبار في السوق الأمريكي شهدت تراجعا بنسبة 28% خلال تلك الفترة بقيادة أكبرها «بنك أوف أميركا» الذي تراجعت أسهمه بنسبة 43%. وتظل البنوك الأوروبية أسوأ حالا خصوصا بعد الإعلان خلال شهر واحد عن خطط تسعي لتسريح 40 ألف موظف من كبار المقرضين في أوروبا بما في ذلك «اتش اس بي سي» و«ديو بي سي».

لكن ذلك لا يعني أن الأمر لا يسيل من العثرات في طريق البنوك الصينية، حيث ان هناك قلقا من ديون الحكومات المحلية لتلك البنوك بقيمة تصل إلى 1,7 تريليون يوان تزامنا مع تحقيق البنوك طفرة ائتمانية بدأت عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

ارتفعت الأرباح المجمعة لأكثر خمسة بنوك صينية بشكل لافت خلال النصف الأول من العام لتجاوز مجموع ما حققه أربعة عشر بنكا أميركا وأوروبيا من كبار منافسيها، في دلالة واضحة على قوة الدفع التي يقدمها نمو الاقتصاد الصيني لشركات البلاد بالتزامن مع وهن أوضاع المنافسين في أوروبا والولايات المتحدة بسبب ضعف النمو.

ومع إعلان البنك الصناعي والتجاري الصيني اول من أمس ارتفاع أرباحه بنسبة 29% خلال النصف الأول إلى 17 مليار دولار، فإن أرباح أكبر خمسة بنوك تصل إلى 57 مليار دولار، تزامنا مع تحقيق بنك أوف أميركا» و«ويال بنك أوف سكو تالاند» لخسائر نظرا لضعف الانتعاش والتأثير السلبي لأزمة الديون الأوروبية. والبنوك الصينية الخمسة هي: البنك التجاري الصناعي، بنك التعمير، بنك أوف تشاينا، البنك الزراعي، وبنك أوف كومينكيشنز.

تصدر صكوكاً بقيمة 4,8 مليارات درهم لمصلحة الدائنين التجاريين «نخيل» تستكمل إعادة الهيكلة

من مشروع عقاري إلى آخر تبعاً للمنطقة الموجود فيها المشروع، وقال ان «القيمة الإجمالية للصكوك المصدرة تبلغ نحو 4,8 مليارات درهم، تمثل نحو 60% من إجمالي مستحقات الدائنين التجاريين البالغة نحو ثمانية مليارات درهم»، موضحا أن «الشركة انتهت من سداد الدفعات النقدية المستحقة للدائنين التجاريين، التي بلغت نحو 2,3 مليار درهم، لتتواصل الشركة بذلك إلى تسوية 100% من ديونها التجارية». وأضاف لوتاه، ان «الصكوك تستحق السداد بعد خمس سنوات، ويبلغ عائدها السنوي 10%، ويتم صرف العوائد كل ستة أشهر، وسيتم إصدارها ضمن مخطط إعادة هيكلة الديون التجارية المستحقة للموردين وشركات المقاولات عن العقود المنفذة قبل شهر نوفمبر 2009»، وأكد أن «الشركة تعتزم إدراج تلك الصكوك المصدرة في بورصة (ناسداك دبي) في مرحلة لاحقة لتسهيل عملية تداولها في السوقين المحلية والعالمية، وبما يعزز من مكاسب حاملي الصكوك»، لافتا إلى ان «نخيل» توصلت إلى اتفاق نهائي مع جميع البنوك لإعادة هيكلة نحو ثمانية مليارات درهم، وانتهت بالفعل من الإجراءات القانونية اللاحقة مثل تصديق عقود الاتفاق تمهيدا لدخولها حيز التنفيذ.»

تثبتت عكس ذلك، ففي مايو 2007 قرر بنك الكويت المركزي التخلي عن سياسة ربط الدينار بالدولار الأمريكي والعودة إلى سياسة سلة العملات، ونتيجة لذلك ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار بنسبة 9/9 خلال الفترة من مايو 2007 إلى يونيو 2008، ومع ذلك سجلت الكويت ثاني أعلى معدل تضخم بين دول مجلس التعاون بعد قطر.

الجن والمناطق القريبة من الحرم المكي الشريف. وأكدت مصادر تجارية أن البرامج الخدمية التي تقدمها مؤسسات وشركات خدمات المعتمرين لعبت دورا تنافسيا قويا، مؤكدا على ان عملية الإشغال للفنادق والشقق المفروشة للخدمة القادمة ارتفعا واضحا لجميع الوحدات السكنية مع تدفق أعداد المعتمرين القادمين من داخل وخارج المملكة. وتوقعت المصادر أن تلجأ بعض مؤسسات وشركات خدمات العمرة للاستعانة بالعمائر السكنية المخصصة للحجاج خاصة منها الواقعة بدواح كدي التي تشكل أقرب نقطة للحرم المكي الشريف عبر أنفاق الملك عبدالعزيز، في حين ستكون منطقة العزيزية والششة هي المنطقة الأولى لإسكان المعتمرين القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي وستتوزع المعتمرون القادمون من مصر والباكستان وبقية الدول العربية والإسلامية على أحياء جرول والمسفلة.

العجاجي: لا مبرر لربط الريال السعودي بسلة عملات رغم ضعف الدولار

أبو الجزي (التدخل المباشر او غير المباشر في سعر الصرف) مكلف جدا ولا يتناسب مع اقتصاد تؤثر فيه أسعار النفط ومواسم الحج والعمرة. وشدد في تصريحات لصحيفة «الرياض» السعودية، على أنه لا يوجد مبرر لطرح موضوع ربط الريال بسلة عملات في الوقت الحالي، فالفرك السويسري في حرب سعر الصرف الكلي للريال (ترك سعر صرف الريال للعرض والطلب) خصوصا مع تزايد احتمالات أن يؤدي ضعف الدولار إلى مزيد من الارتفاعات في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. أما على صعيد سياسة سعر صرف الريال مقابل الدولار، فاشترط العجاجي إلى أنه يصعب تحديد حجم التكاليف والمخاطر التي ستتطوي على تغيير سياسة سعر الصرف في الوقت الراهن، لنتبنى سياسات اقتصادية تحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار

قضاء ليلة واحدة في فنادق مكة يصل إلى 4 آلاف ريال.. والإشغال 100%

ديي -العربية: قال المستشار الاقتصادي فسادى بن عبدالله العجاجي ان السعودية تحتاج إلى تبني سياسات مالية أكثر تحفظا تأخذ في الاعتبار أي تطور في أسعار النفط. وأوضح أنه بالرغم من نجاح خطة إطفاء الدين العام التي ساهمت في إبعاد المخاطر السبادية على الاقتصاد الوطني، إلا أن الحاجة ماسة لتبني سياسات اقتصادية تحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار

مكة المكرمة مستويات إشغال وصلت إلى نسبة 100% بالمنطقة المركزية والعريزية والأحياء القريبة من الحرم الشريف خلال العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك.

ووفقا للإحصائيات الصادرة وحركة السوق الشرائية، فإن التوقعات تشير إلى مستويات دخل تصل إلى ملياري ريال خلال هذه الفترة.

ولم تنحصر نسبة الإشغال على الفنادق ذات الخمسة والأربعة والثلاثة نجوم، بل امتدت إلى الشقق المفروشة الراقية والوحدات السكنية البعيدة نظرا للإقبال المتزايد من قبل المعتمرين والزوار.

ونقلت صحيفة «الرياض» السعودية عن مسؤول حجوزات في أحد الفنادق الكبرى بمكة المكرمة والمطلة على الحرم بصورة مبشرة أن نسبة الحجوزات وصلت إلى 100%، ووصل سعر الغرفة الواحدة للشهر الأواخر إلى حوالي 40 ألف ريال (4 آلاف باليوم)، موضحا أن نسبة كبيرة



ارتفاع اسعار الغرف الفندقية في الـ 10 الاواخر من رمضان

من الحجوزات تعود للمسؤولين ورجال الأعمال من داخل وخارج المملكة. وأشار مسؤول آخر بأحد الفنادق الكبرى أن سعر الغرفة وصل في العشر الأواخر إلى 25 ألف ريال للمواقع المتميزة المطلة على الحرم.

يشار إلى أن شهر رمضان الكريم وموسم الحج يعتبران الموسم الحقيقي للفنادق والوحدات السكنية وخاصة الواقعة بالمنطقة المركزية فهي تعتبر أعلى الأسعار بالمملكة. وفسحا لما أوضحت أصحاب الفنادق والشقق المفروشة الذين عزا ارتفاع نسبة الإشغال في العشر الأواخر إلى تدفق أعداد كبيرة من المواطنين والخليجيين إلى مكة المكرمة.

ولم تنحصر نسبة الإشغال المرتفعة على الفنادق ذات النجوم الخمسة والأربعة والثلاثة، إذ شهدت الشقق المفروشة الراقية هي الأخرى ارتفاعا واضحا في نسبة الإشغال خاصة الواقعة منها بحي العزيزية ومخطط البنك الأهلي ومنطقة محبس